

## عملية فحص الموظفين والمتطلبات الأساسية لإجراءاتها

- من بين الأهداف التي تسعى إليها عملية فحص الموظفين هذان الهدفان الأساسيان:
- \* استبعاد الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو كانوا ذوي سلطة أو مسؤولية فوق أولئك الذين ارتكبوا مثل هذه الانتهاكات<sup>1</sup>.
  - \* منع أولئك الأشخاص من شغل وظائف معينة في مجال الخدمة العمومية.
- وفي نفس الوقت يتعين على الحكومة أن تحترم حقوق الأفراد الذين يخضعون لعمليات الفحص والتدقيق، وبالتالي يجب مراعاة التوازن الدقيق بين إجراءات الفحص وبين حقوق الأفراد التي تستلزمها هذه العملية، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية من أجل تعزيز شرعية الهيئات الرسمية، واستعادة ثقة الناس في الدولة وتوطيد حكم القانون.<sup>2</sup>

### **الحقوق التي تستلزمها العملية**

- عن يحق للشخص الذي يخضع لعملية الفحص ويكون من بين من يشغلون مركزاً إدارياً عمومياً أو طريق الانتخاب والتعيين، أن تتوفر له الحقوق التالية:
- \* أن يتسلم إخطاراً عن الشروع في إقامة الدعوى حتى يتسنى له الوقت الكافي لإعداد دفاعه.
  - \* أن يحاط علماً بما ينسب إليه من مزاعم وذلك في لغة واضحة يسهل فهمها.
  - \* أن يفحص الأدلة المستخدمة في توجيه تلك المزاعم.
  - \* أن تتاح له محاكمة نزيهة أمام هيئة ذات تكوين شرعي.
  - \* أن يرد على الدعوى أمام تلك الهيئة الشرعية، وأن يقدم الدليل لدحض تلك التهمة.
  - \* ألا يجبر على الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بالذنب.
  - \* أن يحاكم على أساس معايير معروفة ومقبولة.
  - \* أن يقدم استئنافاً ضد أي حكم عكسي أمام هيئة محايدة مستقلة عن الهيئة التي أجرت محاكمة الفحص.

---

(1) لا يمكن الانتقاص من حق الحصول على الوظائف العمومية، على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الاتجاهات السياسية وغيرها، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المولد أو الوضع الاجتماعي. على أن هذا لا يعني أن لكل مواطن حق الحصول على وظيفة مضمونة في ميدان الخدمة العمومية

(2) تقرير الأمين العام عن حكم القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات خلال فترات الصراع أو في أعقابها 23 أغسطس/آب 2004 ، 2004/616/